

## تقديم

من الثابت تاريخيا أن نظام العدالة الجنائية وأجهزتها الفرعية من شرطة ونيابة وقضاء ومؤسسات تنفيذية في جميع أنحاء العالم إنما نبعت من مساهمة الجماهير. فالمساهمة الجماهيرية في منع الجريمة ووقاية المجتمع والأفراد من الجريمة قد سبقت أي تنظيمات ابتكرها المجتمع للدفاع عن نفسه وأفراده ضد الجريمة، فالمجتمعات القديمة التي كانت تعيش في كنف ضوابط تقليدية قوامها الدين والأخلاق والتقاليد والعرف، كانت تقدس الامتثال لهذه الضوابط وتحت عليه، ومن يخرج علي تلك الضوابط يلقي من سائر الأفراد الاستهجان والزجر، ويكون حفاظ الجمهور علي تلك الضوابط هو الدرع الواقى للأفراد ضد صيال الآخرين علي حقوقهم.

ولما ظهرت الدولة وتدخلت في سائر شئون الحياة وأخذت علي عاتقها مهمة الأمن وحماية الأفراد من الجريمة، حل القانون محل أدوات الضبط الأخرى. إلا أنه ظهر منذ البداية أن القانون لن يستطيع القيام بالدور الذي كانت تقوم به تلك الضوابط، وأن أي جهود رسمية لمكافحة الجريمة لا يكتب لها النجاح ما لم تلقي مساندة الجمهور.

وفي ظل تزايد معدلات الجريمة وتطور أساليبها في كل أنحاء العالم، تزايدوا وتطورا آثار قلق المهتمين بتوفير الأمن في المجتمع، وضح جليا أنه ليس في استطاعة أي جهاز شرطي - مهما بلغ عدده أو تكاملت إمكاناته - أن يوفر الحراسة للدولة المنوط به حمايتها وتوفير الأمن لأفرادها، وما من سبيل لتحقيق هذا الأمن دون تحمل الجمهور قسطا من هذه الأعباء

ومشاركته فيها مشاركة إيجابية وفعالة، وهي مشاركة يفرضها الإدراك السليم كما يفرضها الأمر الواقع.

والواقع أن المحافل الدولية في الوقت الراهن تولي موضوع مساهمة الجمهور في تنظيم العدالة الجنائية أو مساهمته في الوقاية من الجريمة ومكافحتها ومعاملة المذنبين ومساعدة ضحايا الجريمة، اهتماما كبيرا. وقد ظهر هذا الاهتمام جليا في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي انعقد في استكهولم سنة ١٩٦٥ حيث خصص الموضوع الثاني لدراسة دور الجمهور في الأسرة والمدرسة وفرص العمل في الوقاية من الإجرام. كما خصص المؤتمر الرابع للأمم المتحدة الذي انعقد في كيوتو سنة ١٩٧٠ القسم الثاني منه لبحث مساهمة الجمهور في منع الجريمة والجناح والسيطرة عليها. كما تم مناقشة الموضوع في المؤتمر السادس الذي عقد في فترولا عام ١٩٨٠، كذلك في المؤتمر الثامن الذي عقد في هافانا سنة ١٩٩٠، كما عقد المؤتمر التاسع للأمم المتحدة (الذي انعقد في القاهرة ١٩٩٥) حلقة عمل حول الإعلام الجماهيري ومنع الجريمة. كما تم دراسة الأمر في المؤتمر العربي لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقد في الكويت ١٩٧٠، كما عقد المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية المصري، ندوة في طرابلس عام ١٩٧١ عن دور الجمهور في الوقاية من الجريمة. كما أن اللجنة الأوروبية لدراسة المشاكل الجنائية المنبثقة عن المجلس الأوروبي عهدت إلي مجموعة من الخبراء منذ عام ١٩٧٩ م بدراسة هذا الموضوع وبيان كيفية مساهمة الجمهور في تحقيق العدالة الجنائية ومنع الجريمة.

وسنعالج دور الجمهور في حماية حقوق ضحايا الجريمة من خلال

الفصول التالية:

الفصل الأول : دور الجمهور في مرحلة ما قبل المحاكمة.

الفصل الثاني: دور الجمهور في مرحلة المحاكمة.

الفصل الثالث: دور الجمهور في مرحلة ما بعد المحاكمة.